إنتاج الصخري الأميركي لا يزال حذراً

النفط يتخلى عن مكاسبه المبكرة بفعل مخاوف «كورونا»

تراجعت أسعار النفط متخلية عن مكاسبها المبكرة مع فرض المزيد من الدول قيودا على التنقلات في ظل زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا ومع ارتفاع الدولار.

ووسعت اليابان قيود الطوارئ لتشمل المزيد من المقاطعات، بينما فرضت الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، قيودا في بعض المدن وألغت رحلات جوية، الأمر الذي يهدد الطلب على الوقود.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 39 سنتا بما يعادل 0.6 في المائة إلى 69.99 دولار للبرميل بحلول الساعة 0649 بتوقيت جرينتش، بعد أن ارتفع في وقت سابق إلى 70.72 دولار وهو أعلى مستوى خلال الجلسة.

وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 31 سنتا أو 0.5 في المائة ليسجل 67.84 دولار للبرميل. وهبط الخامان القياسيان بأكثر من دولارين للبرميل.

وقال محللون من إف.جي.إي في مذكرة اليوم «تواجه الصين الآن أسوأ أزماتها مع كوفيد-19 منذ أن تمت السيطرة على التفشي الأول».

وأضافوا أن «عودة انتشار كوفيد19- وإعادة فرض القيود سيكون لهما تداعيات سلبية على الطلب على الوقود اللازم للتنقلات المحلية في الأمد القريب» مشيرين إلى أن إف.جي.إي تتوقع أن يقل متوسط الطلب على البنزين نحو 80 ألف برميل في اليوم في أغسطس مقارنة مع يوليو، وفقا لـ«رويترز».

كما تأثرت الأسعار بعد أن قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام ارتفعت 3.6 مليون برميل على نحو غير متوقع الأسبوع الماضي.

ومع ذلك، أشار بعض المحللين إلى انخفاض أكبر من المتوقع حجمه 5.3 مليون برميل في مخزونات البنزين في مؤشر على قوة الطلب التي تدعم السوق.

كما أثر ارتفاع الدولار، الذي تغذيه توقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي قد يبدأ في تشديد سياساته في وقت أقرب مما كان متوقعا، على أسعار النفط.

سجلت أسعار النفط الخام تقلبات مستمرة، مواصلة الانخفاضات السابقة نتيجة استمرار انتشار متغير «دلتا» من فيروس كورونا، ما عمق حالة المخاوف على تعافي الطلب العالمي خاصة مع انخفاض الاستهلاك في دول رئيسة في منظومة الطلب العالمي، تحديدا الطلب على الوقود.

وتتلقى الأسعار في المقابل دعما من استمرار تقلص المخزونات النفطية الأمريكية في مؤشر على مقاومة الطلب للعوامل العكسية، بينما تستمر مجموعة «أوبك+» في تعزيز المعروض النفطي بزيادة 400 ألف برميل يوميا من بداية الشهر الجاري وعلى مدار الشهور المقبلة، ويجتمع وزراء الطاقة في المجموعة في (سبتمبر) المقبل لإعادة تدارس وضع السوق ومراجعة مستجدات العرض والطلب والمخزونات.

صندوق النقد: من حق اللبنانيين معرفة آلية صرف حقوق السحب الخاصة

قالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، إن من حق اللبنانيين معرفة آلية صرف حقوق السحب الخاصة بالصندوق قبل التفكير في الخروج من أزمتهم.

وحق السحب الخاص «SDR»، هو أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق في 1969، كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.

وأضافت جورجيفا، في بيان، أن «طريقة استخدام حقوق السحب الخاصة، هي قرار سيادي ومن حق الشعب اللبناني أن يعرف ما الذي ستفعله حقوق السحب الخاصة هذه لهم». وأوضحت في البيان الذي أعقب كلمتها أمام المؤتمر الدولي لدعم سكان لبنان، المنعقد في باريس، أنه من الضروري استخدام حقوق السحب الخاصة بطريقة مسؤولة وحكيمة.

ودعت شركاء الصندوق الدوليين والمحليين، «للعمل معنا للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة بشأن نشر مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة في لبنان».

ويشهد لبنان منذ 2019 انهياراً اقتصادياً متسارعاً فاقمه انفجار مرفأ بيروت وتفشي فيروس كورونا، ومنذ مارس 2020، أعلنت الحكومة الجديدة أن لبنان «سيعلق» سداد دين بقيمة 1.2 مليار دولار انتظارا لإعادة الهيكلة.

ووافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مطلع أغسطس الحالي، على توزيع عام لما يعادل 650 مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة (456 مليار وحدة) لدعم السيولة العالمية.

وسيحصل لبنان على حوالي 860 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، لتعزيز احتياطيات البلاد المستنفدة وأيضا للمساعدة في تلبية العديد من الاحتياجات الملحة لشعبه، بحسب بيان الصندوق.

وأكدت جورجيفا، أن حقوق السحب الخاصة لن تصلح مشاكل لبنان الهيكلية طويلة المدى، «لذلك نحن بحاجة إلى حكومة تتمتع بالصلاحيات لإصلاح وتنشيط اقتصاد لبنان المعطل».

نمو اقتصادات الخليج 2.2 بالمئة في 2021

توقع البنك الدولي، عودة اقتصادات مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق نمو نسبته 2.2 بالمئة في 2021، بعد عام من التعثر الاقتصادي.

وذكر البنك في تقرير «جائحة كورونا والطريق إلى التنويع الاقتصادي» الصادر ، أن هذا النمو يدعمه تعافي الاقتصاد العالمي بنسبة يتوقعها عند 5.6 بالمئة خلال 2021، وانتعاش الطلب العالمي على النفط وأسعاره العالمية.

وأصابت جائحة كورونا، وهبوط الطلب العالمي على النفط وأسعاره، دول الخليج بأزمة صحية وصدمة هزت أسواق السلع الأولية، مما أدى إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.8 بالمئة في 2020.

وتوقع البنك استمرار عجز المالية العامة معظم فترة التنبؤات، وأن تستمر الكويت والبحرين وعُمان، وهي الدول التي سجّلت أكبر عجز في الموازنات العامة في 2020، في تسجيل عجز طيلة السنوات 2021–2023.

وأدى تخفيض إنتاج النفط وهبوط متوسط أسعاره في 2020، إلى أدنى مستوى له في أربعة أعوام عند 41.30 دولاراً للبرميل، إلى تقليص صادرات الخليج من السلع والخدمات بنسبة 8.1 بالمئة.

كما تحول فائض الحساب الجاري البالغ 6.8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في 2019، إلى عجز قدره 2.9 بالمئة في 2020.

ويُعد إجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية الآن، أكبر نسبياً في كل دول مجلس التعاون مما كان عليه قبل 10 سنوات أو 20 سنة، لكن ما يزال هناك الكثير من العمل ينبغي القيام به.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كبيراً على صادرات النفط والغاز التي تزيد نسبتها على 70 بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية لغالبية دول الخليج.

مصر: احتياطي النقد الأجنبي فوق 40.6 مليار دولار في يوليو

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 40.609 مليار دولار بنهاية يوليو الماضي، مقابل 40.584 مليار دولار على أساس شهري.

بذلك، يواصل احتياطي النقد الأجنبي ارتفاعه للشهر الثالث عشر على التوالي، بعد موجة انخفاضات بفعل تفشي فيروس كورونا في الربع الأول 2020.

وفي يونيو 2020 هبط الاحتياطي النقدي لمصر إلى 36 مليار دولار من أكثر من 45.5 مليار دولار بسبب التداعيات المالية لجائحة فيروس كورونا.

وتحوي سلة العملات الأجنبية بالاحتياطي الأجنبي لمصر عملات رئيسية، هي الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني.

وتتوزع حيازات مصر من العملات الأجنبية الأساسية على أساس أسعار الصرف لتلك العملات، ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، إلى جانب ما يضيفه أو يسحبه البنك من الاحتياطات شهريا.

«إياتا»: انخفاض أعداد المسافرين عالميا 60.2 بالمئة في 2020

أظهرت بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، انخفاض أعداد المسافرين حول العالم خلال العام 2020 بنسبة 60.2 بالمئة، بسبب تداعيات كورونا التي أضرت بقطاع السفر.

وأوضح «إياتا» في تقرير، أن أعداد المسافرين انخفضت إلى 1.8 مليار مسافر بالعام الماضي، من 4.5 مليارات مسافر في 2019. وأفاد التقرير أن أرقام الأداء لعام 2020 توضح الآثار المدمرة على النقل الجوي العالمي، خلال تلك السنة من أزمة فيروس كورونا.

ورصد التقرير، انخفاض الطلب على السفر الجوي على مستوى الصناعة (يُقاس بالإيرادات وكيلومترات الركاب) بنسبة 65.9 بالمئة على أساس سنوي.

وانخفض الطلب الدولي على الركاب بنسبة 75.6 بالمئة في 2020، مقارنة بالعام السابق، فيما تراجع الطلب المحلي بنسبة 48.8 بالمئة.

كما انخفض الاتصال الجوي بأكثر من النصف في 2020، مع تراجع عدد المسارات التي تربط المطارات بشكل كبير في بداية الأزمة بنسبة 60 بالمئة.

وتراجع إجمالي إيرادات الركاب في الصناعة بنسبة 69 بالمئة إلى 189 مليار دولار في 2020، فيما بلغ صافي الخسائر 126.4 مليار دولار. وقال المدير العام لاتحاد النقل الجوي الدولي، ويلي والش: «إن 2020 كان عاما نرغب جميعا في نسيانه.. لكن تحليل إحصائيات الأداء للعام يكشف قصة مذهلة من المثابرة.. في خضم الأزمة منذ أبريل 2020».

وذكر «والش» أنه تم إيقاف 66 بالمئة من أسطول النقل الجوي التجاري في العالم، حيث أغلقت الحكومات الحدود أو فرضت الحجر الصحي الصارم.

وتابع: «اختفت مليون وظيفة من القطاع.. وبلغت خسائر الصناعة للعام 126 مليار دولار كما أقرت العديد من الحكومات بمساهمات الطيران الحاسمة وقدمت شريان الحياة المالي وأشكال الدعم الأخرى».

ويعد قطاع السفر من أكثر من القطاعات تأثرا بجائحة كورونا خلال عام 2020، ومن المتوقع أن تستمر تأثيراته على القطاع حتى عام 2024.

اليمن: البنك المركزي يقر لائحة لتنظيم أعمال الصرافة

اقر البنك المركزي اليمني التابع لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، لائحة جديدة لتنظيم أعمال الصرافة في البلاد، في وقت تشهد فيه أسعار الصرف تراجعات حادة وانتعاش بنشاط السوق الموازية.

جاء ذلك، في بيان للبنك المركزي (مقره مدينة عدن)، نشرته وكالة الأنباء الرسمية «سبأ»؛ تضمن اللائحة خلالها، تحديد شروط وضوابط على عملية منح تراخيص الصرافة مستقبلا، وفق البيان.

ومن هذه الشروط، تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، إضافة إلى إلزام كافة شركات ومنشآت الصرافة دون استثناء بتدقيق حساباتها من قبل محاسبين قانونيين معتمدين من ضمن قائمة ستعتمد لدى البنك المركزي.

وتتهم شركات صرافة من جانب مواطنين في البلاد، بالتسبب في تراجع أسعار صرف العملة المحلية لأكثر من 1000 ريال للدولار الواحد، وهو أدنى مستوى تاريخي.

وفي وقت سابق، أعلنت جمعية الصرافين اليمنيين –فرع عدن–، بدء إضراب شامل ، احتجاجا على تردي الوضع الاقتصادي وتدهور سعر العملة المحلية (الريال).

والخميس، أصدرت الجمعية تعميما بأسعار الصرف في السوق المحلية، في ظل التدهور المروع للعملة المحلية مقابل الأجنبية.

وجاء في التعميم الموجه لشركات الصرافة وشبكات التحويل المالية المحلية، اعتماد تسعيرة لعمليات بيع وشراء الريال السعودي عند 259 ريالا يمنيا، بينما حددت سعر الدولار بـ985 ريالا.

وجاءت هذه الخطوة بعد يوم من تسجيل الدولار 1015 ريالا في مستوى غير مسبوق من الانهيار للريال اليمني.

وقبل الحرب التي بدأت عام 2015 في اليمن كان الدولار الواحد يباع بـ215 ريالا، لكن تداعيات الصراع ألقت بانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات، بما في ذلك العملة المحلية.

ومنذ نحو 7 سنوات، يشهد اليمن حربا أودت بحياة 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

تجارة التجزئة في منطقة اليورو تنمو 1.5 بالمئة خلال يونيو

نمت تجارة التجزئة في منطقة اليورو بـ1.5 بالمئة، خلال يونيو الماضي على أساس شهري، مقابل نمو بـ4.1 بالمئة في مايو السابق له.

ووفق بيانات المكتب الأوروبي للإحصاء «يوروستات»، نمت تجارة التجزئة في سوق الاتحاد الأوروبي بـ1.2 بالمئة في يونيو 2021 على أساس شهري، مقابل 4.2 بالمئة في مايو 2021.

وعلى أساس سنوي، صعدت مبيعات التجزئة بنسبة 5.0 بالمئة في منطقة اليورو (19 دولة)، و5.3 بالمئة في الاتحاد الأوروبي.

ويؤشر تحسن مبيعات التجزئة إلى انتعاش الاستهلاك الخاص في دول الاتحاد ومنطقة اليورو، ما يعني زيادة الطلب على الاستهلاك، وعودة وتيرة الأنشطة الاقتصادية.

يأتي التحسن، بعد الانكماش الذي عرفته تجارة التجزئة في كلا المنطقتين خلال إبريل، بسبب قيود الإغلاق التي كانت مفروضة في بعض الدول الأوروبية.

وصعدت مبيعات التجزئة على أساس شهري في منطقة اليورو، بنسبة 3.4 بالمئة للمنتجات غير الغذائية، و3.8 بالمئة لوقود السيارات، وانكماش بـ1.5 بالمئة للتغذية والمشروبات والتبغ.

أما في الاتحاد الأوروبي، زاد حجم المبيعات على أساس شهري بـ2.6 بالمئة للمنتجات غير الغذائية، و3.6 بالمئة لوقود السيارات، كما انخفض بـ1.1 بالمئة للتغذية والمشروبات والتبغ.

وتشمل منطقة اليورو، بلدان بلجيكا وألمانيا وإستونيا وأيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وقبرص، ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا.

ويضم الاتحاد الأوروبي دول منطقة اليورو، إضافة إلى كل من بلغاريا والتشيك والدنمارك وكرواتيا والمجر وبولندا ورومانيا والسويد.

تركيا: نمو صادرات المجوهرات 48.5 بالمئة في سبعة أشهر

حققت صادرات قطاع المجوهرات في تركيا، نموا بنسبة 48.5 بالمئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020.

وبحسب بيانات أحصتها الأناضول من وزارة التجارة ومجلس المصدرين الأتراك، فقد بلغ إجمالي صادرات المجوهرات بين يناير ويوليو 2021، مليارين و916 مليون و544 ألف دولار.

وبهذا، حلّت المجوهرات في المركز الرابع ضمن القطاعات التي سجلت أكبر نسبة نمو في تركيا. كما حقق قطاع المجوهرات عائدات بلغت 4 مليارات و731 مليون و597 ألف دولار، خلال الأشهر الـ12 الأخيرة، مسجلاً زيادة بنسبة 21 بالمئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وحلت الولايات المتحدة في المركز الأول ضمن البلدان الأكثر استيرادا للمجوهرات التركية، وذلك بواقع 454 مليونا و167 ألف دولار، أي بزيادة بلغت 69.3 بالمئة.

وفي المركز الثاني، جاءت المملكة المتحدة بـ350 مليونا و955 ألف دولار، تلتها الإمارات بـ338 مليونا و795 ألف دولار.